تحولات الرعاية الأسرية للمسنين بالوسط القروي:
بين أزمة ثقافة القيم وإشكالية تعايش الأجيال
-إقليم شيشاوة نموذجا-

العربي عكروش
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
دكتور في علم الاجتماع
إقليم الصويرة

ملخص الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة موضوع مختلف التحولات التي شهدها التضامن بين الأجيال في الأسر القروية، وما نجم عنه من تراجع قيم الرعاية الاجتماعية لكبار السن. وقد اتبع الباحث المنهج الاستكشافي التحليلي، وقد قام ببناء أدوات البحث بغية تجميع البيانات بطريقة مباشرة بواسطة الاستمارة التي تم تعبئتها من خلال استجواب عينة 1646 أسرة قروية قاطنة بإقليم شيشاوة، وذلك لمعالجة السؤال الإشكالي للدراسة: **"كيف ساهم تلاشي قيم التضامن الآلي في الأسرة القروية في بروز تحديات اجتماعية مرتبطة بتراجع واجب الرعاية الاجتماعية للمسنين؟ وبأي معنى يمكن الحديث على إقبال القرويين على اختيار العيش وفق هندسة اجتماعية جديدة مؤثرة في مناحي حياتهم اليومية ؟"**.

وقد جاءت النتائج كالتالي: خلقت التحولات الكبرى التي شهدها المجتمع القروي وضعية أسرية متناقضة، بين ارتفاع منسوب الأزمة القيمية في الأسر القروية، واحتدام الصراع الثقافي والاجتماعي بين الفروع والأصول فيها، مما نتج عنه تزايد مشاعر العزلة المجتمعية التي يشعر بها كبار السن في المجتمع القروي الذي أضحت فيه العلاقات الاجتماعية تحتكم إلى قواعد هندسة جديدة تنهل أكثر فأكثر من المشترك الكوني عوض التقليدي المحلي، وتنفتح على علاقات أكثر تحرّرًا، وتقبل تنظيمات مجتمعية لم تكن مألوفة كالأسرة الأحادية ودور العجزة والرعاية الاجتماعية، وهي تشكيلات جديدة يصعب معها تصور نظام رعاية أسري متكامل دون تدخل خارجي عبر مؤسّسات الدولة أو المجتمع المدني.

الكلمات المفاتيح: الرعاية الاجتماعية، أزمة القيم، العيش المشترك، كبار السن، الصراع بين الأجيال

Study Summary: The research aims to study the various transformations witnessed by intergenerational solidarity in rural families, and the resulting decline in the values of social welfare for the elderly. The researcher followed the exploratory analytical approach, and built the research tools in order to collect data directly through the form that was filled out by interrogating a sample of 1646 rural families living in the province of Chichaoua, in order to address the problematic question of the study: "How did the disappearance of the values of automatic solidarity in the rural family contribute to the emergence of social challenges related to the decline in the social duty of the elderly? In what sense can we talk about the villagers' willingness to choose to live according to a new social architecture that affects their daily lives?"The results were as follows: The major transformations experienced by rural society have created a contradictory family situation, between the rise of the moral crisis within rural families and the intensification of cultural and social conflict between the branches and origins within them. This has resulted in an increase in the feelings of social isolation experienced by elderly people in rural society, where social relationships have come to obey new engineering rules that draw more and more from universal commonalities rather than local traditions, and open up to more liberated relationships, accepting social structures that were not familiar, such as the nuclear family, nursing homes, and social care. These are new formations with which it is difficult to imagine a comprehensive family care system without external intervention through state institutions or civil society.

Keywords: Social care, crisis of values, coexistence, the elderly, intergenerational conflict

مقدمة

شهدت منظومة قيم رعاية المسنين في المجتمع المغربي بصفة عامة، والمجتمع القروي بصفة خاصة تحولات كبرى في مفهومها وأغراضها ووسائلها وقيمها والتزاماته، مما جعل هذه التحولات تنعكس بشكل مباشر على مواقف الأسر القروية من واجب الرعاية الاجتماعية لكبار المسنين فيها، ومدى استمرار ارتباط عادة إكرام الأصول بنمط تدين المغاربة وعلاقاتهم الاجتماعية والأسرية، في سياق التحولات التي طرأت على مستوى قيم التضامن والتعاضد بين الأجيال داخل الأسر القروية التي تعيش حاليا مرحلة انتقالية في مسارها التاريخي والثقافي، والذي يتميز بتخليه التدريجي على النموذج التقليدي الموروث، لصالح تبني النموذج الحديث الذي ترافقه مجموعة من التحولات العميقة والتي مست بنية الأسرة القروية، وغيرت شبكة علاقاتها المفتوحة، وساهمت في إعادة تشكيل الهندسة الاجتماعية للعلاقات العائلية بين الفروع الأصول، وتفكيك المرتكزات التنظيمية التقليدية للتجمع العائلي كنموذج العيش الممتد والانتماء القبلي، واتساع النموذج النووي، وتزايد قيم الفردانية والانعزال لدى الأجيال الصاعدة، وتغير أنظمة وأنماط العمل والاستهلاك والإنتاج التي تعزز انتشار مبادئ الاقتصاد الرأسمالي في الأوساط القروي. وقد نتج عن هذا الانقلاب الاجتماعي والاقتصادي والقيمي الذي مس منظومة العيش التقليدي في المجتمع القروي، تسارع ما سماه بدر الزاهر "بالتعرية القيمية" التي جردت الحياة المجتمعية الموروثة بالوسط القروي من أصولها الحضارية والتاريخية، وأسست لتراتبية مجتمعية جديدة داخل وخارج الأسر القروية، تستمد مقوماتها من القيم الكونية التي غزت البنية الذهنية والوجدانية للقرويين، وجعلتهم يقبلون بتوزيع جديد للأدوار بين الأجيال داخل الأسرة والمجتمع، وتبني مفاهيم وتصورات جديدة للتعايش الاجتماعي والحرية والفردانية والحميمية والعلاقات الإنسانية بين الأصول والفروع.

1) البحث في تحديات الرعاية الاجتماعية للمسنين في الأسرة القروية وسؤال المنهج

شهت الأسر القروية منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية ومجالية وديمغرافية، امتد تأثيرها ليشمل تغيرات عميقة على مستوى القيم والمفهوم والتعايش والبنية والأدوار والأجيال في الأسرة الواحدة، والتي يعكسها اختيار غالبية القرويين العيش في النموذج الأسري النووي بعيدا عن التزامات استمرار نموذج الأسر الممتدة. فإذا كان هذا النموذج الأخير قادرا على الصمود لمدة طويلة أمام التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع القروي منذ فجر الاستقلال، فإن هذا الصمود ليس وليد الصدفة الاجتماعية، وإما هو حصيلة تظافر جهود ثلاثة أقطاب كبرى للأسرة الممتدة في المجتمع القروي، قطب الأسرة المشتركة التي يعيش أفرادها تحث سقف واحد، وقطب الأسرة الفخذية التي تتكون من عدة أسر صغيرة يجمعها الانتساب إلى جد واحد على امتداد خمسة أجيال، وقطب الأسرة العشائرية التي تتألف عادة ما بين أربعة إلى ستة أفخاذ، والتي ينتمي إليها جميع المنحدرين من جد واحد أو أصل واحد أو قبيلة واحدة.

وتستمد هذه الأقطاب الأسرية وجودها الاجتماعي من تمسك أفرادها بالانتماء القبلي والعائلي، واستدماج قيم هذا الانتماء في بناء علاقاتهم الاجتماعية داخل وخارج أسرهم، وافتخارهم بأهمية الانخراط في تفعيل التعدد الوظيفي الذي يميز الوجود الأسري في المجتمع القروي، بحيث لا يجدون حرجا في تسخير إمكانياتهم في الأداء الجماعي والمشترك للأدوار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحمائية والتضامنية. غير أن هذا الشعور الجمعي الذي يطبع بنية التفاعل والعلاقة بين الأجيال في الأسر القروية ما لبث أن شهد تغيرات جوهرية في المفهوم والمقصد والأساس، بحيث فقد العائلة أو الأسرة الممتدة الكثير من مقومات اهتمامها بفئة المسنين بفعل زيادة منسوب الفردانية في الأسرة القروية.

يعمل البراديغم السوسيولوجي (le paradigme sociologique) في تناوله لقضية تحولات الرعاية الأسرية للمسنين بالوسط القروي في سياق اتساع أزمة ثقافة القيم في الأسر القروية، واتساع مظاهر التوتر بين الأجيال على تجاوز ربط هذا التحول بعامل واحد، لأنالجهد السوسيولوجي[1] على حد تعبير بول باسكون، ينبغي أن يكون وظيفيا متجها لدراسة المشاكل الاجتماعية في شموليتها، وليس النظر إليها من خلال بعد واحد. من هنا فطنت السوسيولوجيا القروية مبكرا لانعكاسات هذه التحول على أوضاع المسنين في المجتمع القروي، وعملت على توجيه جهودها البحثية للتطرق للقضايا الإشكالية المرتبطة بهذا التحول، كالبحث في أشكال الفردانية التي تميز المجتمع القروي كالفردانية الاقتصادية، والفردانية الاجتماعية، والفردانية الثقافية، وتحديد الأسباب المؤدية إلى انتشار الفردانية بين القرويين، كالعولمة والثقافة الاستهلاكية، والتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، وتراجع دور المؤسسات الاجتماعية والدينية، و النظام الاقتصادي الرأسمالي، والتغيرات في القيم الأسرية، فضلا عن الاهتمام برصد نتائج تبني القرويين لقيم الفردانية في حياتهم العائلية والاجتماعية، والتي أدت إلى تفاقم العزلة والوحدة، وتفكك الروابط الاجتماعية والأسرية، وانتشار الأنانية والنزعة الاستهلاكية، و تراجع الثقة بالمؤسسات العائلية والاجتماعية. لقد أصبحت الفردانية أهم تحول اجتماعي وثقافي وقيمي في المجتمع القروي، يؤثر بعمق على تشكيل وبناء الأسر القروية، التي باثت تميل نحو الإعلاء من قيمة الفرد على حساب الوجود الجماعي، وتضع تحقيق المصالح الشخصية فوق كل اعتبار اجتماعي أو تضامني، مما وفر الشروط المناسبة لتراجع تأثير القيم الجماعية والروابط الاجتماعية بين الأجيال في الأسر القروية، وأصبحت فئة المسنين في وضعية اجتماعية وعائلية أكثر تهميشا وانعزالا، حيث يركز الأفراد بشكل متزايد على تحقيق مصالحهم الشخصية دون الالتفات إلى ما تفرضه واجبات الرعاية الاجتماعية لكبار السن. هذه المفارقة التي يثيرها التعايش بين الأجيال في الأسر القروية حاليا، نتناولها بالدرس والتحليل من السؤال الإشكالي التالي: **""كيف ساهم تلاشي قيم التضامن الآلي في الأسرة القروية في بروز تحديات اجتماعية مرتبطة بتراجع واجب الرعاية الاجتماعية للمسنين؟**

[1] - hmedZouggari. «Le Métier de Sociologue selon Paul Pascon » Hommage à Paul Pascon ،Op.Cit; P 299.

وبأي معنى يمكن الحديث على إقبال القرويين على اختيار العيش وفق هندسة اجتماعية جديدة مؤثرة في مناحي حياتهم اليومية ؟".

تصنف دراستنا ضمن البحوث الاستكشافية التحليلية التي تتوخى التوسع في تحليل جوانب الإشكالية، وإغناء التراكم المعرفي للظاهرة بمؤشرات جديدة محينة. فطبيعة إشكالياتنا المطروحة في الدراسة، حاولت تفادي طرح أسئلة الكيف والوصف والسببية والغاية، لأن قوام البحث فيها موجه بسعينا لتجاوز الاقتصار على البحث في آليات تغيير نموذج العيش المشترك الموروث بين الأجيال في الأسرة المغربية بنموذج جديد يؤسس لصدام قيم الفردانية والاستقلالية مع ركائز الروابط الجماعية التقليدية، مما أثر على الوضع الاجتماعي للمسنين في الأسر القروية، لاعتقادنا أن هذا التحول نتيجة طبيعية لمسار التحولات الكبرى التي يشهدها المجتمع القروي في كافة الميادين، والتي تبقى السبب المباشر في دينامية التغير التي تعرفها بنية الرعاية الاجتماعية لكبار السن. إن بحثنا هذا يركز على دراسة الآليات التي تعمل بها التغيرات الاجتماعية والقيمية والديمغرافية في خلق حياة أسرية جديدة في المجتمع القروي، تنساق نحو حماية الخصوصيات الفردية، والتخلي عن متطلبات رعاية المسنين، وذلك من عمل منهجي يقوم على مناقشة الفرضيات التي تثيرها المتغيرات المستقلة والتابعة لدراستنا(الرعاية الاجتماعية، أزمة القيم، العيش المشترك، كبار السن، الصراع بين الأجيال)، واستثمار معطياتها الميدانية في تأكيد أو تفنيد افتراضنا بأن التحولات الكبرى التي يشهدها المجتمع القروي عجلت بنشأة بنية قيمية في الأسرة القروية، تتخلى تدريجيا عن واجبات الرعاية الاجتماعية لكبار السن، أن الفجوة بين القيم التقليدية والمعاصرة المغذية للعلاقة بين الأجيال في الحياة اليومية، نتج عنه تراجع تمسك المغاربة بنموذج العيش المشترك مع أصولهم في أسرهم من جهة، وتوجههم نحو بناء عالم خاص لكل واحد منهم من جهة أخرى.

بدأت إجراءات الدراسة خلال سنة 2024،واختيرت عينتها وفق شروط أهمها العلاقة المباشرة بالموضوع، وشموليتها لجميع الجماعات القروية تبعا للتقطيع الجغرافي المعتمد في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.، وقدرتها على تمثيل المجتمع الإحصائي المدروس البالغ 54866 أسرة، وذلك من اختيار عينة عشوائية من 1646 أسرة قروية، بنسبة تمثيلية تبلغ 3% من المجتمع الإحصائي، تنتمي إلى 33 جماعة قروية، بمعدل يتراوح ما بين 18 أسرة بجماعة سيدي محمد دليل و321 أسرة قروية بجماعة مزوضة. أما دواعي إنجاز هذا البحث فتجلت في دراسة طبيعة ونوعية التحولات المجتمعية في المجتمع القروي التي غيرت جذريا مفهوم التضامن العائلي بين الأجيال، وأعادت طرح سيرورة التغير القيمي في الأسرة القروي في صلب الاهتمام السوسيولوجي، فإذا كان هذا الطرح قديم زمنيا بشكل نسبي، فإنه معاصر معرفيا من حيث القضايا الجديدة التي تثيرها انعكاسات التحولات المجالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيمية على تراجع قيم التضامن الآلي في المجتمع القروي، واستبداله بقيم التضامن العضوي بين أفراده.

استوجبت خصوصيات منهج البحث في أثر التحولات الكبرى في المجتمع القروي على تغيير مختلف الأنساق الاجتماعية والثقافية والقيمية للعيش المشترك بين الأجيال في فضاء أسري متماسك اجتماعيا، يتميز بالصلابة والثبات ومقاومة التغيير أمام مكا تشهده القيم الثقافية والأخلاقية من أزمات عائلية مستمرة، تنويع تقنيات جمع المعطيات الميدانية انسجاما مع الطبيعة الاستكشافية للموضوع، والتي تشمل الاستمارة لجمع أكبر عدد من المعطيات الميدانية، والملاحظة المباشرة والملاحظة بالمشاركة لمتابعة الظاهرة في واقعها الحقيقي، لمعرفة ما يمتاز به وضع كبار السن في الأسرة القروية في ظل الاستهلاك الواسع لقيم الحميمية والفردانية والاستقلالية والحرية. غير أن هذه الملاحظات لن تكون كافية ما لم تدعم بمقابلات مع بعض الأسر القروية بإقليم شيشاوة، لتوفير معطيات أخرى حول انتقال التجمعات العائلية من نموذج العيش الممتد إلى نموذج العيش النووي. وقد عززنا هذه الأدوات بتوسيع نطاق البحث الوثائقي، واعتمدنا على المنهج الكمي الذي يعتمد المسح الاجتماعي الشامل بالعينة، ويتيح جمع معطيات ميدانية في مجال ومجتمع جد واسعين، ويوفر إجراءات رصد النماذج التفسيرية التي تدلي بها الأسر القروية حول تصوراتها للأهمية التي تحظى بها الأسرة القروية اليوم كمركز لفهم ديناميات التحول القيمي، باعتبارها مجالًا تبرز فيه التوترات، بين الشباب والشيوخ، بين الفردانية والمشترك، بين التقليد والتحديث، بين الاستمرارية والانفصال، وبين النظام الرمزي الجماعي وتعبيرات الفرد الذاتية. ويمكن تبرير اختيارنا لهذا المنهج بخصائص الموضوع التي تتناسب مع المنهج الكمي، وإمكانية معالجة البيانات بعد تكميمها، وتفريغ المعطيات في جداول تحتوي أرقاما ومعطيات إحصائية، وتسهيل مهمة فهم هذه المعطيات، وتأويلها وتفسير العلاقات القائمة بينها أثناء العمل على المعطيات الميدانية.

2) مشروعية استدامة البحث في أثر الصراع القيمي بين الأجيال على رعاية المسنين

أثار موضوع تراجع الرعاية الأسرية للمسنين والأصول في الأسرة القروية اهتمام السوسيولوجيين المغاربة منذ فترة التسعينات من القرن الماضي، ووسعت من دائرة تناولهم لأسباب هذا التراجع، وأثاره المباشرة على الأفراد والجماعات، وعلاقاته المتشعبة بتبني القرويين لمفاهيم الحداثة والتجديد والتنوير والفردانية. فقد شكل هذا الموضوع صلب الانشغالات السوسيوثقافية الكبرى لبناء مجتمع قروي متماسك ومتطور في سياق محكوم بعدم الانسلاخ عن القيم الموروثة، وفي نفس الوقت، الانفتاح على مقومات الحياة الاجتماعية المعاصرة. وقد أولى السوسيولوجيون اهتماما لامتدادات النقاش المجتمعي الواسع حول إشكاليات تنامي الفردانية، وتراجع الحميمية في الأسرة القروية، وعلاقتها المباشرة بتهميش احتياجات المسنين، وتفادي الالتزام بالرعاية الاجتماعية لوضعيتهم. ورغم أن الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بقضايا وظواهر المجتمع المغربي، تدمج في مناهج بحثها الجمع بين الإطارين النظري والميداني، فإنها ظلت متسمة بنهجها القائم على استثمار لخلاصات النظريات العامة المفسرة لتطور

مواصفات الحياة الجديدة في المجتمع المغربي. ففي دراسة لنا سابقا عن التغير الاجتماعي وأثره على تعميق أزمة الصراع الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية، أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على بنية الحياة الاجتماعية التقليدية بالوسط القروي، حولت الأسر إلى مجال دائم لبروز سلوكات الصراع المادي والرمزي بين الأجيال يبرر باسم العادات والتقاليد التي تنتصر للهيمنة الثقافية وتضمن استمراريتها في المجتمع. وفي نفس الوقت، ترسيخ مواقف تبريرية لهذا للحصار المفروض على كل محاولات أفراد الأسرة للتحرر، فالعلاقة الاجتماعية القائمة بين الأجيال في البنية الأسرية والمجتمعية تتناقض مع علاقة التعاون والتواصل التي من المفترض أن تكون قائمة بين الجيل السابق والجيل اللاحق، والتي حل بدلها تزايد الشعور بالانفرادية، وارتفاع معدلات التدبير الشخصاني لبعض المسائل الأسرية وتلاشي مبادئ التضامن والتآزر بين جميع الشرائح الاجتماعية للأسرة، فضلا عن التكيف مع الوضعيات الجديدة التي رافقت التحولات والتغيرات في المجتمع المغربي[1]. قد أكد لحسن دحماني أن الأسرة المغربية تغييراً في بنيتها نتيجة التدخل الاستعماري وما صاحبه من تغيرات على مستوى المجال والاقتصاد، فالانتقال من مجال قروي أو مديني عتيق إلى مجال حضري على النمط الأوربي، أدى إلى تغير الأسرة من ممتدة إلى نووية وإلى ظهور أشكال جديدة من الأسر مثل أحادية النواة وأنماط تقوم على أساس المساكنة كنوع من العلاقات القائمة بين الجنسين اليوم. وأمام هذا التحول الذي مس البنيات المجالية والاجتماعية المختلفة، تحولت حتماً قيم الأسرة وأدوارها وعاداتها وأعرافها وطقوسها ورموزها ووظائفها ومنطقها وكيفية إدراكها للعالم والأشياء وتمثلها للمجتمع. وقد استنبت بذلك قيم عصرية جديدة[2]. وفي نفس السياق، تناولت الباحثة بوزرار ربيحة دينار الفِردانية كظاهرة اجتماعية تعتبر من أقوى التوجهات النظرية التي شرعت لحرية الفرد وأَصَرّت فزرعت مفاهيم الذاتية والاستقلالية والحرية التي تبرز خصوصية كل فرد، هذه الخصوصية التي تعكس مُجمل الصفات والسمات التي يتحلى وينفرد بها كل إنسان بوصفه عنصرا فاعلا ومؤثرا، ما يمنحه شرعية الاستقلالية بالذات ضمن كل جماعة ينتمي إليها، فبات للفرد في ظلها الحق في مواجهة أنماط السلطة التي قد تُعيق هذه الحرية أو تَحُدُّ من الاستقلالية. بالمقابل تَستقطب الفرد ذاته طبيعة المَنشَئِ في ظل الحضانة الأسرية، الحضانة التي شرَّعت لها النظريات التقليدية بوصفها الأصل ومَنشئ الوجود البيولوجي والنفسي للإنسان، ومَعقِل تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية وبناء اللَّبنات الأولى لكل هوية فردية[3].

[1]- العربي عكروش، التغير الاجتماعي وأثره على تعميق أزمة الصراع الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية : دراسة سوسيو ميدانية، مجلة المعرفة، العدد 23، يناير 2025، ص 521.

[2]- لحسن دحماني، التغير الاجتماعي والتغير القيمي في الأسرة المغربية، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 90، أكتوبر 2022، ص 9.

[3]- بوزرار ربيحة دينار، الجنوح نحو الفردانية في ظل الحضانة الأسرية، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 1، العدد3، 2021، ص 420.

3)ساكنة إقليم شيشاوة: استمرارفتوة المجتمع وارتفاع نسبة الشيخوخة

تتميز البنية العمرية الحالية بإقليم شيشاوة بهيمنة بنية سكانية فتية، يغلب عليها الشباب مقابل تناقص أعداد المسنين، إذ يعبر الهرم السكاني عن هذا التوزيع التقليدي للسكان الذي يحتل الأطفال والمواليد قاعدته العريضة، ويستحوذ كبار السن على قمته، بينما تتموقع الفئات النشيطة في وسطه. الشيء الذي يفضي إلى الحديث عن ثلاث مجموعة سكانية كبرى، المجموعة الأولى تخص الفئات العمرية أقل من 15 سنة، بنسبة 31.9%من السكان القرويين مقابل 26.3%بالوسط الحضري، تتوزع ما بين 32.4% للذكور و31.4% للإناث. وتعيش هذه الفئة مرحلة النشأة والنمو، وتتسم بضعف الإنتاجية، وتتأثر وضعيتها الديمغرافية بالتباين المسجل بين الولادات والوفيات. أما المجموعة الثانية، فتشمل الفئات العمرية بين 15 و 64 سنة، بنسبة 60.6%من الساكنة القروية مقابل 66.2%بالمجال الحضري، يمثل منها الذكور نسبة 59.9%مقابل نسبة 41.1% للإناث. وهيمن الشباب على تركيبتها الديمغرافية، وتحتكر وسائل الإنتاج، وتعيل فئات الأطفال والشيوخ، وتحافظ على استمرار المجتمع القروي عبر الإنجاب. وأخيرا المجموعة الثالثة، فتخص فئات المسنين الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة، بنسبة 7.4%من السكان القرويين مقابل7.5%للسكان الحضريين. تتوزع ما بين 7.6% للذكور , 7.3% للإناث، غير أن هذا الامتياز المسجل للذكور في هذه المرحلة يتجه نحو التغير لتسجيل هيمنة الإناث على تركيبتها البشرية بسبب امتداد أمد الحياة لدى الإناث، وتتميز بضعف مردوديتها الإنتاجية، وانتشار الأمراض المزمنة في صفوفها، وتوظيف تجاربها الحياتية في تعزيز التماسك الأسري.

لا يشكل إقليم شيشاوة استثناء بين الأقاليم المغربية فيما يخص سير تركيبته البشرية نحو الانخفاض التدريجي في فئات الشباب، والارتفاع المتزايد في فئات المسنين، فعدد الأطفال الذين يقل عمرهم عن 15 سنة انخفض بسبب التراجع المسجل في الخصوبة بالمقارنة مع ما تم تسجيله في الإحصاء الوطني لسكان والسكنى لسنة 2014، بحيث انتقل عدد الأطفال ما بين 4-5 سنوات، من 43527 ألف إلى 40110 ألف، وانتقل عدد للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و11 سنة، من 53857 ألف إلى 50126 ألف، أما بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 14 سنة، من 33359 ألف إلى 30116 ألف.هذا التحول الديمغرافي، تؤكده معطيات المندوبية السامية للتخطيط، والتي تبرز اتساع نطاق شيخوخة المجتمع القروي، فعدد الأشخاص البالغين 60 سنة أو أكثر، سيعرف تزايدا مطردا ما بين 2014 و 2050 بوتيرة 3,3 % كل سنة في المتوسط، بحيث ستتضاعف هذه الفئة بأكثر من خمس مرات لتنتقل من 35329 إلى 49197، وستمثل 38.1% من مجموع السكان في الوقت الذي كانت لا تمثل سوى 41.8% سنة 2014. فاتجاه التحولات الديمغرافية بالوسط القروي نحو شيخوخة المجتمع، يجعل البنية السكانية بإقليم شيشاوة لا تختلف كثيرا عن نظيرتها الوطنية، والتي تظل محافظة على خصائصها المتمثلة في هيمنة الشباب، واتساع قاعدة الهرم السكاني، وسيره نحو

الضيق في قمته، وتسجيل تساوي نسبي بين الجنسين في فترتي الطفولة والشيخوخة. فما سيلحق هذا الهرم من تغيرات، سيخلق آثارا اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة. فرغم أن التعايش بين الأجيال مكسب تستثمره الأسر القروية في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق الانتقال السلس من مرحلة إلى أخرى دون عوائق، وإغناء النقاش بين الأفكار القائمة والأفكار الجديدة حول جعل الأسرة القروية مجالا مشتركا يستوعب الجميع، إلا أن هذا التحول من الفتوة إلى الشيخوخة، ينطبق عليه ما أكده إميل دوركهايم[1] بقوله أن تغير عدد ونوعية الساكنة، ينتج عنه تقسيم جديد للعمل، والتحول من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي. ففق ساهمت التحولات الديمغرافية في تغيير ارتباط الهرم السكاني القروي بالنموذج التقليدي المتسم بتسجيل نسبة مهمة من الساكنة الفتية في قاعدته، مع بداية اتساع مستوى القمة على غير العادة بنسبة تمثل 8.7% للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة. ويفسر هذا التغير بارتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات، ونشاط ظاهرة الهجرة القروية، وتراجع خصوبة المرأة، وارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان القرويين من الجنسين، مع تسجيل امتياز طفيف لفئة النساء على حساب الرجال في أمد الحياة.

يتشكل معظم سكان المناطق المنبسطة من الشباب بنسبة 55,9% من السكان، الذين لا تتعدى أعمارهم 25 سنة، مما يفسر الاحتياجات الهائلة إلى المنشآت الأساسية كالسكن والشغل. وتتجسد فتوة الساكنة في هرم ذي قاعدة عريضة، حيث أن السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة يمثلون أكثر من ثلث السكان بنسبة 34,7% .أما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، فيمثلون نسبة 10,5% من مجموع السكان، ويمكن تفسير هذه الوضعية بمعدل الخصوبة المرتفع والذي يحدد الشكل العام للهرم على خلاف المكونات الديمغرافية الأخرى. ويتخذ المظهر العام لبنية الأعمار تقريبا شكل الحرف ν مقلوبا مع قاعدة واسعة، وهيمنة للذكور في الفئة العمرية دون 14 سنوات. وتبين هذه الحالة أن ظاهرة الشيخوخة نسبية. أما في المناطق الجبلية، فنجد أن قمة الهرم تميل نحو التسطح أكثر من المعتاد، فحوالي 1/10 الساكنة القروية تتجاوز أعمارهم 60 سنة، وهذا يدل على أن أمد العمر في ازدياد مطرد في السنوات الأخيرة. ويفسر هذا التراجع في صفوف الذكور في هذه المناطق بالأساس بظاهرة الهجرة التي أصبحت ظاهرة هيكلية بالمناطق الجبلية، والتمدرس الذي أصبح يعمم بشكل متزايد في العالم القروي.

4) ارتباط تحديات الرعاية الاجتماعية للمسنين بطفرة أمد الحياة

يعرف المجتمع القروي بإقليم شيشاوة، ارتفاع أمد حياة الجنسين، رغم الامتياز الطفيف المسجل للنساء في جميع الجماعات القروية باستثناء جماعة سيدي غانم، حيث تميل الكفة لصالح الرجال، إذ يرتفع أمد الحياة ليلامس

[1]- إميل دوركايم، نقلا عن علي سلمان، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مطابع جامعة الموصل،1985، ص123.

71,8سنة، بدل 43 سنة سجلت في ستينيات القرن الماضي مقابل 77,3سنة في الوسط الحضري و74,8سنة كمعدل وطني. ويعزى هذا التحول إلى تحسين شروط العيش، وتعميم خدمات التعليم والصحة والتثقيف. فما يميز ارتفاع متوسط العمر المتوقع للقرويين، أن النساء القرويات يعشن مدة أطول من الرجال، غير أنهن أكثر تعرضا من الرجال للإصابة بالأمراض المزمنة[1].كما أن العمر المتقدم ليس مانعا من مواصلة العمل، فكبار السن يواصلون أعمالهم الشاقة بالحقول، سندهم في ذلك أن لا مجال للراحة والتقاعد مادامت البنية الجسدية تسمح بمواصلة العمل. ورغم الارتفاع المسجل في أمد الحياة، فإن التفاوت الخاص بهذا المؤشر، يظل قائما بين المناطق الجبلية والسهلية، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة أقطاب كبرى: القطب الأولي يسجل أمدا للحياة يتجاوز المعدل الوطني، ويشمل جماعات انفيفة وادويران وعين نزيتونت وسيدي المختار وسيدي بوزيد، والقطب الثاني يسجل أمدا للحياة يساوي المعدل الوطني، و يضم جماعات واد البور واشمرارن وامرزضة ومجاط ولمزوضية، وأخيرا القطب الثالث يسجل أمدا للحياة متدنيا، يسود في الجماعات القروية المتواجدة بالمناطق الجبلية والنائية، بكل من ايتحد يوسف وللاعزيزة وبوابوض وهديل.

ينتج عن تزايد فئة المسنين بوتيرة أسرع بمعظم الجماعات القروية بإقليم شيشاوة، اتساع نطاق الهجرة القروية في صفوف الشباب، واستفحال الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تثقل كاهل الأسر القروية بتكاليف إضافية تتطلبها الرعاية الاجتماعية والصحية لفئة المسنين.، ومواجهة انتشار الإصابة بالأمراض المزمنة، التي تهدد الساكنة القروية بالعجز الوظيفي والاجتماعي، مادام أن أغلبية الأسر القروية تحافظ على عادة العيش مع كبار المسنين، بنسبة تتجاوز 74.8% كرب للأسرة، أو مع أسرهم الممتدة في مسكن عائلي بنسبة19%، مع تسجيل وجود اختلاف كبير في نسبة كبار السن الذين يعيشون مع أسرهم حسب الجنس؛ إذ مقابل نسبة 6% من الذكور، تعيش نسبة 32.8% من المسنات مع أسرهن. كما تعيش نسبة 6.2% من المسنين بمفردهم[2]. وتتعدد آثار التحولات الديمغرافية على الأسر القروية لتشمل مجموعة من الأبعاد، فإذا كان من الصعب الحسم بكون هذا الأثر هو السبب المباشر في حدة التغيرات التي عرفها البناء الأسري القروي في العقود الأخيرة، والتي انعكست بشكل مباشر على تخلي الأسر القروية على أداء واجب الرعاية الاجتماعية للمسنين، فإن ما ينبغي التأكيد عليه في هذا المجال، هو أن أزمات ثقافة العناية بكبار السن مرتبطة بالعامل الديمغرافي الذي يحد من قدرة الدخل الأسري على تحمل مصاريف إضافية لرعاية المسنين، ويعيق تغيير العقلية الجديدة الرافضة لهذا الواجب الاجتماعي، ويؤثر على مسار العمل بالبنيات القيمية والاجتماعية التي كانت السند الأول للقرويين في الاحتضان العائلي لأصولهم وأجدادهم. كما أن نشاط الهجرة القروية الذي يساهم في ترييف المراكز الحضرية، وتسريع وتيرة التمدين في المراكز القروية، عجل بظهور المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

[1]-وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي الأول حول الأشخاص المسنين 2018، ص21؛
2- وزارة الصحة، المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، سنة 2020، ص128.

والثقافية الناتجة عن صعوبة استمرار العيش المشترك بين الأجيال تحت سقف أسري واحد، مما جعل فئة الشيوخ في الوسط القروي عرضة اليوم لأزمات الهشاشة والفقر والأمية، واتساع نطاق الحرمان الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي.

عززت المعطيات الواردة في الإحصاء الأخير 2024 منحى تقلص نموذج الأسرة الممتدة التقليدية، القائم على السلطة الأبوية والتكافل الجماعي، الذي يشهد تراجعًا لصالح الأسرة النووية، وهو ما تعكسه مؤشرات كمية مثل انخفاض متوسط حجم الأسر، المُعبر عنه بعدد الأفراد لكل أسرة، حيث انخفض من 4,6 سنة 2014 إلى 3,9 فرد سنة 2024. وقد سُجل هذا الانخفاض في كلا الوسطين، من 4,2 إلى 3,7 في الوسط الحضري، ومن 5,3 إلى 4,4 أفراد في الوسط القروي. هذه المعطيات لا تمثل فقط تغيّرا في الشكل البنيوي للأسرة، بل تعكس أيضا مفاوضات صامتة تُجرى داخلها، بين الأفراد والأنماط القديمة للهيمنة والتمثلات في سياق هذه التحولات، ارتفعت نسبة الأسر التي تترأسها نساء من 16,2% سنة 2014 إلى 19,2% سنة 2024. ويعكس هذا الارتفاع تحولات عميقة في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للنساء، وكذا في الدينامية الأسرية. وتُسجّل هذه النزعة بشكل أوضح في الوسط الحضري، حيث بلغت نسبة الأسر التي تديرها نساء 21,6% سنة 2024، مقابل 14,5% فقط في الوسط القروي

أثر النمو الديمغرافي على الوضع الاجتماعي لكبار السن في الأسر القروية، وغير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية المألوفة، فإن كان تزايد أمد الحياة للساكنة القروية ، وتحسين الظروف الصحية لأفرادها، وارتفاع مستويات عيشهم، نتيجة مباشرة للتحولات الديمغرافية التي يشهدها المجتمع القروي، فإن هذا النمو تحول إلى عامل مباشر لاستفحال أزمة المسنين في الأسر القروية. فالسّاكنة القروية التي عرفت تغييرات بطيئة في نمط عيْشها وحياتها، تعيش حاليا تحولات قيمية مُتسارعة، ترتبط أساسا بالتحول الحاصل في مستوى البنية الاجتماعية والذهنية القروية، وتداعيات التطور السريع لوسائل الاتصال، وولوج الأسر القروية إلى الهاتف المحمول والشّبكات الاجتماعية[1]. فتأرجح معدلات النمو الديموغرافي بين الارتفاع والانخفاض، ستنعكس على قدرات الأسرة القروية على تلبية الحاجيات الأساسية لأفرادها من كبار السن، ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا النمو الديمغرافي، لاسيما ما يتعلق بمجالات الرعاية الاجتماعية والصحية للشيوخ، والتي تطرق إليها التقرير الوطني حول "مجهود المملكة المغربية في مجال رعاية الأشخاص المسنين" الذي أعدته وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة سنة 2014، حيث تحدث هذا التقرير عن استمرار تمسك المغاربة بواجب الرعاية الاجتماعية لكبار السن بنسبة تناهز 93% من المسنين الذين يعيشون مع أسرهم مقابل 7% يعيشون بشكل فردي ومستقل عن عائلاتهم، كما أن 16% منهم يتوفرون على معاش

[1]-المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه، طباعة Canaprint .2018، ص11.

التقاعد، مما يؤكد أن تأثير قيم التضامن الاجتماعي والتماسك العائلي ما زال مفعولها ساريا في وجدان المغاربة الذين يحيطون غالبية المسنين بالرعاية الأسرية.

5)تلاشي النموذج التراتبي الأبوي القائم على الأسرة الممتدة

شكلت الأسر الممتدة أهم أنواع الأسر المنتشرة في الماضي بإقليم شيشاوة، والتي لاتزال محافظة على وجودها في بعض المناطق العميقة المحافظة، مع تسجيل تراجعها الكبير في أغلب الجماعات بفعل التحولات الاجتماعية التي فرضت على الساكنة القروية الانتقال إلى العيش في الأسر النووية. وتضم الأسر الممتدة بإقليم شيشاوة الأجداد والجدات، الأب والأم وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، الأولاد وزوجاتهم وأبنائهم، والأقارب الآخرون كالعم والعمة والابنة الأرملة، ويقيمون في نفس المسكن تحت رئاسة الأب أو كبير العائلة الذي يكون في الغالب هو الجد، كما يمكن أن تشمل كذلك أقارب يقيمون في مكان قريب أو من هم على اتصال دائم بأفراد العائلة.فهي تنظيم اجتماعي يتشكل من ثلة من الأسر الصغيرة المترابطة ببعضها البعض برابطة الدم والقرابة، ويتقاسم أفرادها أهداف مشتركة وطموحات متقاطعة، ويخضعون لنفس النسق القيمي والثقافي والاجتماعي. وتنعت هذه الأسر الممتدة بإقليم شيشاوة بأسماء أخرى كالأسر الدموية، أو الأسر المتصلة، أو الأسر الكبيرة. وتتوزع إلى نوعين أساسيين، النوع الأول يسمى بالأسر الممتدة البسيطة، وتشمل الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم، وينتشر بكثرة في الجماعات الترابية المتواجدة بمنطقة أولاد بن السباع، والنوع الثاني يلقب بالأسر الممتدة المركبة، وتضم الأجداد والزوجين والأبناء والأبناء وزوجاتهم والأحفاد والأصهار والأعمام، وتستقر كثيرا بالمناطق الجبلية للأطلس الكبير.

تتعلق الساكنة القروية بإقليم شيشاوة بنمط العيش في الأسر القروية الممتدة لاعتبارات تاريخية واقتصادية، تتجسد في هيمنة الأسرة الممتدة على النسيج الاجتماعي القبلي منذ العصور القديمة، وارتباطها القوي مع النشاط الفلاحي التقليدي الذي يستوجب بنية العلاقات الاجتماعية الواسعة[1]، وكذا بقدرتها على إغراء القرويين للعيش فيها كتنظيم اقتصادي واجتماعي، يقوم على تجميع عدة وحدات أسر نواتية صغيرة تربط فيما بينهم علاقة أعمام وأبناء عم، ويكون القاسم المشترك للأسرة الممتدة المسكن الواحد، والعيش تحت إطار تنظيمي واجتماعي موحد، يستوجب شروطا أساسية من قبيل وجود الإقامة المشتركة ، وتوفر رابط القرابة الدموية بين أعضائها، وامتدادها الزمني لتشمل على الأقل ثلاثة أجيال، جيل الأجداد والآباء، جيل الأبناء، وجيل الأحفاد، والتزام جميع الأعضاء فيها بقيم وقواعد تنظيم السلوك، واحترام مبادئ الثقافة المجتمعية، والانخراط الفعال والدائم في المساهمة في تحقيق غاياتها ومشاريعها، وأداء

1- Berque Jacques, Notes sur l'histoire des échanges dans le Haut-Atlas occidental, In: Annales. Economies, sociétés, civilisations.8e année, N. 3, 1953, p. 289.

المهام المنوطة بكل فرد فيها كوحدة اقتصادية متعاونة، يرأسها مؤسس الأسرة، ويكتسب فيها أفرادها الشعور بالأمن الاقتصادي، ويعملون فيها على تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم[1].

تنتشر الأسر القروية النووية بهوامش المراكز الحضرية لامنتانوت وشيشاوة، وتقل في أغلب المناطق النائية والجبلية، وتتسم هذه الوحدة الأسرية بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة بسبب صغر حجمها، والاستقلالية في المسكن والدخل عن الأهل. وتعتبر وحدة اجتماعية مؤقتة، تتكون من جيلين فقط وتنتهى بانفصال الأبناء ووفاة الوالدين، وتتسم بالطابع الفردي في الحياة الاجتماعية. وتصل نسبتها اليوم إلى ما يقارب نسبة 52%، وهو رقم يقترب من المعدل الوطني المحدد في 60.3%. و يفسر هذا الانخفاض في حجم الأسر القروية بالتغير الكبير الذي طرأ على منظور القرويين لمسألة الإنجاب، وتحول قيمته من المنظور الكمي المرتبط بالعدد إلى المنظور الكيفي الذي يربط الإنجاب بالظروف الاقتصادية الجديدة،وانخفاض قيمة استغلال الأرض، وانتشار البطالة، وارتفاع مستويات الإعالة، وغلاء أسعار المواد الاستهلاكية، ومغادرة الأبناء في سن معينة ليكونوا بدورهم أسر نووية أخرى، وتلاشي الشروط التقليدية لاستمرار الأسرة القروية الممتدة، وظهور وضعيات اقتصادية واجتماعية جديدة، تحفز الساكنة القروية على الإقبال على هذا النوع من الأسر القروية[2]، كنتيجة للتغيرات الاجتماعية الكبيرة.التي حولت المجتمع القروي إلى مجتمع ذو عائلات نووية مع وجود عدد قليل نسبيا من العائلات الممتدة[3]. وتفضل الساكنة القروية العيش في نمط الأسرة النوويّة، لآنها توفّر فرصاً مناسبة لرعاية الأطفال، وتلبية الاحتياجات المختلفة لهم، وتوفير موارد إضافية لمواجهة التطور الهائل الذي تتسم به الحياة المعاصرة بالمجتمع القروي. ونجاحها في تحقيق الاستقرار المالي والرفاه الاجتماعي لأعضائها، وقدرتها على تنويع مجالات الرعاية لتشمل الصحة والتعليم والترفيه والسفر والتفاعل والتواصل بين أفراد العائلة. وتنقسم الأسرة النووية بإقليم شيشاوة إلى نوعين أساسيين، الأسرة النووية ذات الحجم الكبير، تضم في عضويتها مجموعة من الأفراد الذين يتراوح عددهم ما بين ثمانية وأحد عشر عضوا، تحافظ على مميزات العائلة المتسعة في الزمان والمكان، والأسرة النووية ذات الحجم المتوسط، يتراوح عدد أفرادها ما بين ثلاثة وثمانية أفراد. تشكل نموذجا انتقاليا، وتقوم بوظيفة التوفيق بين القيم التقليدية والعصرية[4].

تبرر الساكنة القروية اختيارها العيش في الأسرة النووية بالتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي خلقت واقعا جديدا يجعل من الأسر النووية ميزة خاصة بالحياة الاجتماعية المعاصرة، وتستوجب من الشباب القروي

1- سكريس عادل أحمد،الزواج و تطور المجتمع، القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة و النشر، بدون سنة، ص 13.

2-المختار شفيق، "الأسرة المغربية والتربية في ظل العولمة"، جريدة المحجة، عدد 188، 2003، ص 14.

3-Bourdieu Pierre: Sociologie de l'Algérie, Septième Edition, Presses Universitaire deFrance, Paris, 1985, P.59

4- سهام بن عاشور، دراسة وصفية لكيفية التعديل في إطار المسكن الجديد في حي عين النعجة، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002، ص 20.

التخلي عن أسباب رفض أجدادهم العيش في الأسر النواة، واعتبارها تهديدا حقيقيا لوجودهم الفردي والجماعي، وسعيهم إلى الإقرار بأن ظهور شكل الأسرة النوويّة في الحياة الاجتماعية الحديثة، نتيجة حتمية لانتقال المجتمعات البشرية إلى النظام الرأسمالي اللبرالي، فبين مبادئ النظام الرأسمالي ومقومات الأسرة النووية تطابقا تاما، فهذه الأخيرة تنسجم مع ما يوفره النظام الرأسمالي من تحديد الأدوار، واستقلالية كبيرة في القرار الاقتصادي والتوجه الاجتماعي، وحرية مضمونة في الحركة والتنقل والملكية والعلاقة والرأي والتعبير والانتماء، ومناخ ملائم وحديث لتشجيع الفرد على إبراز مؤهلاته الذاتية، وتفجير طاقاته الإبداعية. فقد شكل ظهور الأسرة النووية فرصة للقرويين للتحرر من مقومات الأسرة التقليدية، والرفع من مكانة الفرد على حساب الجماعة، والاهتمام بالعقل على حساب التراث، وتشجيع كل ما يساهم في نموّ كيان الفرد، و يقوي شخصيّته، ويساهم في تحريره من كل القيود التي تحد من حريته في بناء علاقات عاطفيّة واجتماعية. كما أثرت الأسرة النووية على مفهوم وظيفة التنشئة الاجتماعيّة والنفسية، وجعلتها تحظى بعناية مركزيّة في فهم ميكانيزمات التفاعل بين مختلف أعضاء الأسر القروية، وتوزيع الأدوار بينهم، وتحيين مدلولات التربية، السلطة، العلاقة، الوظيفة، الجنس، السكن، والقرابة. فولوج المجتمع القروي لمرحلة النظام الرأسمالي، حول الأسر القروية إلى وحدات حيّة، يسود فيها النموذج البيروظيفي، ويرسم لها مسار زمني بحدين، حد البداية وحد النهاية، حيث تشرع الأسرة في أداء مهامها منذ لحظة التأسيس، والتي تتميز بعقد قران الزواج، واختيار الشريك الذي يتم عادة وفق اعتبارات سوسيو- مهنيّة وطبقيّة، لتتحول الأسر إلى لحظة الامتداد والتوسع، حيث إنجاب الأبناء، ثم تليها التقلص بهجرة الأبناء، واختيارهم الاستقرار خارج بيت الوالدين، لتصل الأسرة إلى لحظة الاضمحلال والانهيار ولحظة بسبب الطلاق أو موت أحد الزوجين[1]. وهنا تبرز فكرة ""التركيب القيمي"، حيث لا نكون أمام قطيعة مع الماضي، بل أمام توليفات جديدة تجمع بين أشكال حداثية في العيش العائلي (الاستقلال السكني، التأخر في الزواج، تراجع عدد الأبناء...) وأشكال تقليدية في التمثلات والتفاعلات (استشارة العائلة في الزواج، التعلق العاطفي بالبيت الأبوي، المحافظة على الأدوار الجندرية الكلاسيكية). وهذا ما يجعل من المؤسسة الأسرية فضاء تفاوضيًا بامتياز، يُعيد داخله كل فرد تشكيل موقعه وهويته وعلاقاته، دون أن يتم ذلك في فراغ، بل في تفاعل مع السياق الثقافي والاقتصادي والسياسي.

6)السكن القروي وسؤال تكريس سيادة قيم الفردانية وتعاظم الوعي بالحريات الفردية

يمكن السكن العدد الكبير لغرف السكن القروي التقليدي الأسر القروية الممتدة بإقليم شيشاوة من تجاوز صعوبات العيش المشترك لإفرادها تحت سقف واحد، فنسبة 73% من الأسر القروية تقر بكفاية عدد الغرف لأفرادها، مقابل 27% من الأسر القروية التي تجد صعوبة في تحقيق هذا الاكتفاء. كما أن معدل[2] كفاية الغرف في الوسط القروي

[1]-الديالمي عبد الصمد، أسرة ضمن الموسوعة العربيّة لعلم الاجتماع. تونس، الدار العربيّة للكتاب، 2010، ص. ص 65-70.

[2]- معدل شغل المسكن هو متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة، ويعنى به نسبة عدد السكان إلى عدد الغرف المستعملة بالنسبة لوحدة جغرافية محددة.

يصل إلى 1.5غرفة لكل فرد، وهو ما يمثل شبه استقرار بالمقارنة مع النسبة المسجلة برسم سنة 2014،مع تسجيل اختلافات طفيفة بين الجماعات والدواوير. ويفسر هذا التفاوت بعوامل اقتصادية، فالأسر القروية التي تمتلك مداخيل مادية كبيرة، تمتاز مساكنها بتعدد غرفها، وارتفاع عددها، والعكس صحيح بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود.فمعدل الأفراد الدين يستغلون غرفة واحدة يختلف تبعا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تمثل الأسر القروية التي يستغل فيها أربعة أفراد غرفة واحدة نسبة 15%، أما الأسر القروية التي يتجاوز فيها هذا المعدل أربعة أفراد بنسبة 42%، بينما تصل الأسر القروية التي يصل فيها معدل استغلال الغرفة الواحدة إلى فردين نسبة 38%، أما الأسر القروية التي تخصص غرفة واحدة لكل فرد، فلا تتعدى نسبتها 5%. لقد واكب انتقال الشباب القروي نحو الاستقرار العائلي في السكن المستقل، تحول أغلب الأسر القروية من الأسر الممتدة إلى الأسر النووية، وتنامي النزعة نحو التمسك بالاستقلالية التامة في المسكن و المعيشة والشؤون الخاصة، ورفض الوصاية المفروضة باسم الدين أو القيم أو الثقافة أو الأعراف، والتحرر منها في تدبير الحياة اليومية، وحماية الخصوصيات الفردية والجماعية، واتخاذ القرارات المتعلقة بواقع الأفراد، ومستقبلهم دون تدخل من ذوي القربى والأنساب ، والرغبة في إضعاف دور الرقابة و الضبط الاجتماعي على حركة وفعالية الإنسان القروي. غير أن النزوع نحو الاستقلال في السكن يتخذ صبغته الفيزيقية و المادية فقط، بينما الاستقلال الاجتماعي والثقافي محدود، حيث يستمر الشباب القروي في تواصلهم الدائم مع أسرهم، وشعورهم بالحنين للعائلة الأصل، خصوصا في المناسبات الدينية.

توضح المعطيات الميدانية، أن إقبال الأسر القروية على الاستقرار في مساكن مستقلة، لا يمنع استمرار ظاهرة العيش المشترك مع الأقارب من الدرجة الأولى، إذ تقطن نسبة 45% من الأسر القروية مع والدي الزوج، مقابل 12%للأسر القروية التي تقبل بالسكن مع والدي الزوجة، بينما لا تشكل نسبة الأسر القروية التي تقبل بعيش باقي الأقارب معها إلا 8% من مجموع الأسر القروية. ورغم تجذر ثقافة السكن مع الأقارب في الوسط القروي، فقد لوحظ ارتفاع الأسر القروية التي تفضل السكن المستقل عن الأقارب بنسبة تصل إلى35%، الشيء الذي يفسر أن أكثر من ربع الأسر القروية بإقليم شيشاوة، تقطن في مساكن حديثة النشأة، لا يتعدى عمرها أكثر من عشر سنوات بنسبة 18.10%،فيحين نسجل تراجع نسبة الأسر القروية التي تقطن بالمساكن القديمة، والتي يتجاوز عمرها 10 سنوات. غير أن ميل الساكنة القروية في السنوات الأخيرة نحو السكن المستقل،لا ينفي تمسك أغلب الأسر القروية بشرط مكان تشييد السكن الجديد اعتمادا على معيار القرابة، والإقامة في الدواوير والتجمعات السكنية وفق رابط القرابة الدموية والقبلية، خصوصا من جهة الأب، لأن "التقارب في المسكن يكون في غالب الأحيان أبويا أكثر منه أمويا، بحيث نجد

الزوجين يسكنان في غالب الأحيان أقرب من مسكن والدي الزوج عنه من مسكن والدي الزوجة[1]. كما أن الصعوبات المطروحة أمام الشباب القروي اليوم في توفير السكن المستقل بعيدا عن الأهل، ساهم في الحد من انتشار السكن المستقل، ففي"الكثير من الحالات الجديدة للزواج، فإن الأزواج يعيشون معا مع أسرهم، لأن أزمة السكن بالوسط القروي حاليا، لا تمكنهم من الحصول على سكن مستقل[2].

7) الانتقال من الحياة الو اقعية إلى الحياة الافتراضية: تأسيس هندسة اجتماعية جديدة

تحظى الثقافة التكنولوجية بإقليم شيشاوة بمكانة كبيرة في الحياة الاجتماعية، مما يؤكد أن علاقة التأثير والتأثر بين البعد التكنولوجي والتغير الأسري علاقة قائمة ومتبادلة، لا يمكن لطرف أن يستغني عنها في وجوده واستمراريته وتحوله. فالثقافة التكنولوجية عامل أساسي في تحول التواصل الخارجي للأسر المغربية من العزلة الواقعية الموروثة إلى التواصل الافتراضي الممتد، ومن التواصل الضيق في المجال، والمحدد في الزمان والمكان، والمقيد بشروط ثقافية محافظة إلى التواصل المستمر في الزمان والمكان، والمفتوح على كل القضايا والمجالات، والمستقل عن كل القيود الاجتماعية والثقافية، والمستفيد من الانتشار الهائل لوسائل الاتصال والإعلام. وقد تضررت فئات عديدة من هذا التحول الذي أحدثته الوسائط التكنولوجية في الحياة الأسرية بالوسط القروي، ورغم تفاوت نسب الضرر بين هذه الفئات، فإن فئة الشيخ والمسنين من الجنسين هي الأكثر تضررا من انتقال العيش الأسري من الحياة الواقعية إلى الحياة الافتراضية في المجتمع القروي، بسبب التهميش الكبير الذي أصبحت عليه في أغلب الأسر القروية، حيث تأثرت مقومات الراعية الاجتماعية والنفسية التي كانت تحظى بها سابقا، بظهور مفاهيم جديدة في القاموس الاجتماعي المتداول اليوم بين المغاربة، كالتخصص في العمل، والانتقال من نمط الإنتاج المعيشي إلى نمط الإنتاج التسويقي، والاستهلاك السريع، والتراتبية الاجتماعية، وامتداد عمر الإنسان، وانخفاض نسبة الوفيات، وتغيير التركيب السكاني، وانبثاق أزمة القيم، وذوبان العيش المشترك، وبروز الفردانية، وتشكيل لعلاقات الاجتماعية النووية، والصراع بين الأجيال. فهذه المفاهيم وغيرها، تجعل من العامل التكنولوجي أهم عامل مسؤول على تحريك مختلف التحولات التي تمس الرعاية الاجتماعية والعائلية للمسنين في الأسرة المغربية، وتغير سلوكات أفرادها تجاه هذه الفئة، واضطراب علاقاتهم الاجتماعية بها، والسعي نحو الإعلان عن التحرر من خدمتهم المفروضة عليهم باسم التقاليد والعادات. لقد أحدثت التحولات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية رجة كبيرة على مستوى الالتزام بالقيم التقليدية للرعاية الاجتماعية للمسنين داخل الأسر القروية، من خلال القبول العفوي والتلقائي بحلول القيم الفردانية الكونية تدريجيا محل قيم التضامن المحلية، وتسريع وتيرة التدفق القيمي والثقافي والحضاري العصري إلى الأوساط القروية، مما نتج عنه

[1]-Bouvalet Catherine, Pierre Merlin , Transformation de la famille et habitat, actes du colloque, Paris, 1986, P 150.

[2]-Boutefenouchet Mostafa, Systeme Social et Changement, Social En Algerie. O P U, Alger, sans date, P 36

تراجع مستويات ارتباط الأجيال الصاعدة بمنظوماتهم القيمية الأصلية التي تفرض واجب رعاية كبار السن، والعناية بأوضاعهم الاجتماعية والنفسية والمادية، وذلك في ظرفية اجتماعية وثقافية واقتصادية خاصة، تفرز صراعا قيميا وفكريا بين جيل الشباب وجيل الشيوخ، الأمر الذي جعل الأسرة القروية عاجزة عن مجاراة هذا الصراع، وتجديد قيمها التقليدية لمواكبة الغزو الثقافي والقيمي الذي ينتاب كل مجالات العيش القروي، لتتحول في نهاية الأمر إلى مجرد مؤسسة تنظيمية مستهلكة لقيم ومفاهيم مستوردة لم تُسهم بشكل مباشر في إنتاجها، ولم يساهم أعضاؤها في صياغة خصوصياتها الثقافية والقيمية.

يفسر تراجع مستوى الرعاية الاجتماعية لكبار السن في الأسر القروية بأزمة القيم التي نتجت عن حركة النزوح الجماعي للأفراد من الواقع المعيش إلى الواقع الافتراضي، وانتقال حياتهم الاجتماعية إلى خلق عوالم مختلفة في البيت الواحد، والإقرار بالتعدد الذي يطبع عيش الأسر المغربية بين وجودين، الوجود المادي المشترك المقتصر على الإشباع المادي للحاجيات البيولوجية من أكل وشرب ونوم، والوجود المعنوي الخاص المرتبط بالعالم الافتراضي. الشيء الذي يعني تهميش كبار السن في فضاء أسري ذكي ورقمي وافتراضي. فلقد أثر حلول الحياة الافتراضية محل الحياة الواقعية لدى الشباب في تراجع نسبة حضور الجماعات الأولية في حياتهم الفردية والجماعية كالأسرة والجيران، وتعويضها بالجماعات الافتراضية، وتحول نمط إشباع حاجاتهم المختلفة، وارتفاع منسوب الاستقلال الاجتماعي، والذاتية الفردية في علاقاتهم الاجتماعية، والعزلة عن الآخرين، وممارسة العنف على الذات والغير، والميل نحو القبول التلقائي بالسقوط الاجتماعي، والهروب من الواقع والهجرة نحو منطق الحياة الافتراضية، والموافقة على الاغتراب. فزيادة احتكاك الأفراد بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، واستعمالهم لوسائل التكنولوجيا والإعلام الحديثة، جعل العلاقاتِ الشخصية الوثيقة بين الجيران أو بين أعضاء أفراد الأسرة الواحدة، تصبح أقل إنسانية وحرارة، وتحول الواقع الأسري إلى سياق مجتمعي يعاد فيه اليوم طرح سؤال المنظومة القيمية، ففي ظل أهم التحولات المذكورة قد يحدث نوع من الخلخلة في منظومة القيم، التي يراد لها في تصور «ستاتيكي» متجاوز، أن تكون ثابتة ومطلقة باعتبارها منظومة لا تاريخية ضدا عن كل عوامل التحول والتغيير، الشيء الذي أدى إلى الانسياق نحو التفكير التبسيطي القاضي بانهيار القيم وانحلال المجتمع، وتنامى الهلع المجتمعي الشبيه بما رافق انهيار اليقين في الرياضيات في القرن التاسع عشر إثر ظهور هندسة جديدة.

8) رعاية المسنين وتلاشي المنظومة المجتمعية التقليدية لصالح تراتبية مجتمعية جديدة

شهدت الأسر القروية بإقليم شيشاوة في العقود الأخيرة تحولا تدريجيا في تركيبتها البشرية، ونظمها الاجتماعية، ومقوماتها الداخلية، وعلاقاتها الخارجية، وظواهرها البنيوية، وقيمها الثقافية. فلا يمكن الحديث عن وجود مكون من مكونات الأسر القروية، قادر على الصمود أمام التحولات التي يشهدها المجتمع القروي، أو على الأقل مواكبة هذه

التحولات وفق منطق الحفاظ الكلي على استمرارية النمط التقليدي القائم، فحتى متغير الرعاية الاجتماعية للمسنين الذي كان يعتقد، بأنه الوحيد التي استطاع أن يفلت من أثر التغير الاجتماعي بالمجتمع القروي، وأن يحافظ على بنيته الموروثة، تحول إلى مجال اجتماعي للصراع الاجتماعي بين الأجيال، والتنافس بين الجنسين، واستمرار القيم المؤثرة على الحياة الاجتماعية والأسرية بالوسط القروي. وبسبب التغير التدريجي الذي طرأ على بنية السلطة الأسرية مؤخرا، يميل القرويون حاليا إلى التخلي عن الشعور الجمعي الذي يغدي التضامن بينهم، ويدفعهم للوفاء بواجباتهم العائلية والتزاماتهم الاجتماعية، واختيار التصرف بفردانية زائدة في معاملاتهم وسلوكاتهم. فالتحرر من التراتبية الاجتماعية الموروثة في الأسر القروية، جعلت النسق الحياتي للقرويين يأخذ مسارا مغايرا في تحقيق الترقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويوظف أدوات جديدة كالهجرة والنجاح المهني والدراسي وحيوية آليات استقطاب الأعيان في العالم القروي، وإدماجهم في الأجهزة الإدارية والحزبية الجديدة بالوسط القروي.

تبرز المعطيات الميدانية، أن مستوى التفاعل والتماسك[1] بين أفراد الأسر القروية، لازال محافظا على قوته رغم التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع القروي، حيث تصل نسبة الأسر القروية التي يتسم فيها التفاعل الأسري بالقوة إلى 53% مقابل 29% للأسر القروية التي لا يتجاوز فيها هذا التفاعل درجة المتوسط، بينما تشكل الأسر القروية التي يتسم تفاعلها بالضعف نسبة18%. ورغم تمسك القرويين بمستوى الكبير للتفاعل بينهم، إلا أن الأسر القروية تبدي تخوفها من مستقبل هذا التفاعل، وعلاقته بالتحولات الاجتماعية التي يعرفها الوسط القروي في المجال والسكن والثقافة والقيم والهجرة والتواصل مع العالم الخارجي، وسن الزواج، وحجم الأسرة، والمستوى الثقافي لأفرادها، واستقلاليتهم في اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية. فهذه العوامل جعلت العلاقة القائمة بين الجنسين تقوم على نمطين أساسيين، نمط أول يستند إلى الثقافة التقليدية، ويشكل نسبة 67%، ويوظف حق الذكور في مراقبة تصرفات أخواتهم، والتدخل في شؤونهن الخاصة، ومطالبتهن بتبرير كل التصرفات والمواقف الصادرة عنهن. ويستمد الذكور هذا الحق من التفويض الأبوي للسلطة الأسرية. ونمط ثان لا يتجاوز 33%، يقوم على رفض الأب التنازل عن السلطة الأسرية لأي طرف مهما كان، لأنه المسؤول الوحيد عن بناته. فالخصائص التاريخية المميزة للأسر القروية، تعزز تجذر السلطة الأبوية، وسعيها لحماية هذه السلطة، وتحويلها إلى النموذج الذي تنتظم حوله مختلف البنيات الاجتماعية الأخرى.

[1]- حدد متولي أحمد رمضان 'مفهوم التماسك الأسري في ثلاثة محاور: الإتصال الأسري، إسهام الزوجة في القرارات الأسرية، ودرجة التكافل الاجتماعي". للمزيد من المعطيات، يمكن الرجوع إلى متولي أحمد رمضان، التماسك الأسري وأثره على إشراك الأسرة في تنمية المجتمعات الصحراوية، دراسة امبريقية لأحد المجتمعات بمنطقة واد النطرون، رسالة ماجيستر، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر ، 2003، ص.ص 34-.54.

9) نفور الشباب القروي من خدمة المسنين: بين حضور " الأنا" وتراجع " النحن"

شهدت طبيعة علاقة الشباب القروي بأصولهم تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث تؤكد نسبة 57% من الأسر القروية حصول هذا التغير مقابل نسبة 33% من الأسر القروية التي تنفي حدوث هذا التغير. وتفسر هذه النسب تأثر الحياة الاجتماعية بتحول عيش القرويين نحو تجريد الإنسان من هويته الأصيلة، وتأثير الهجرة القروية على إعلان الحضور والتميز والتفرد في الحياة الفردية، وإثارة انتباه الجميع للأفعال والسلوكات الشخصية، وإعلان الهوية الاجتماعية الجديدة التي تؤشر على الحراك الاجتماعي، وتزايد استقلالية الشباب القروي الذين تتملكهم الذاتية، وتهيمن على حديثهم اليومي، الاستعمال المفرط لكلمة " أنا" عوض كلمة "نحن".فما يهم الشباب القروي حاليا الدفاع عن المصالح الشخصية، ورفض تبني المسؤولية الجماعية للمهام العائلية، واستغلال نتائج التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية لصالحه، والاستفادة من احتكاك الأسر القروية بوسائل الإعلام في نشر قناعاته، واستثمار انفتاح المجتمع القروي على قيم ثقافة جديدة واردة من المجال الحضري في التصدي للقيم التقليدية التي تحد من ميل الشباب القروي نحو تبني سلوكات التمرد والفردانية، وتشجع على الإقامة المشتركة مع الأسر القروية، وتعزز مظاهر الانصياع للقرارات الأسرية[1].

10) الرعاية الاجتماعية للمسنين :فجوة معرفية وقيمية بين الأصول والفروع

تتجلى معالم التغير التدريجي للرعاية الأسرية من النمط التقليدي إلى النمط العصري، في تخلي الأسر القروية على أشكال الهيمنة والخضوع لقيم و عادات وأعراف مستمدة من تراكم البنيات الثقافية الموروثة. فقد أدى تطور بنية العلاقات الاجتماعية بالعالم القروي، إلى بروز مشكل الاهتمام برعاية المسنين التي تفسر محاولات الشباب القروي نقل السلطة الأسرية القروية من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي، وتفادي الأزمات العائلية الناجمة عن التوظيفي التقليدي للسلطة الأسرية، وتزايد الشعور بالانفرادية، وارتفاع معدلات التدبير الشخصاني للمسائل العائلية، وتراجع مبادئ التضامن والتآزر بين جميع الشرائح الاجتماعية القروية، والميل نحو التكيف مع تبني مظاهر الحياة الحضرية، والاحتكاك بعلاقات أسرية مغايرة وجديدة، وتسهيل ولوج المرأة القروية لفضاءات الحياة العامة، وتوسيع مشاركتها الفعالة في المجال الاقتصادي والاجتماعي،وتحررها من التبعية المطلقة إلى المشاركة النشيطة في المجتمع. فحسب المعطيات الميدانية، فتحول تعامل الأبناء مع قرارات الوالدين يتناسب مع القيم القروية السائدة، فنسبة 57% من الأبناء يحترمون قرارات آبائهم، مقابل اختيار نسبة 09% من الأبناء الهروب ومغادرة المنزل. بينما يمثل الاعتداء على

[1]-اميلدوركايم ، التربية الأخلاقية ، ترجمة السيد محمد بدوي ، المركز القومي للترجمة، 2015 ، ص 98.

الأصول نسبة 06%، والانحراف وتعاطي المخدرات ومعاقرة الخمور بنسبة 12%، واللجوء إلى تخريب ممتلكات البيت بنسبة 04%، و سرقة محتوياته بنسبة 13%.

تبرز المعطيات تحول علاقة الأبناء بالقرار العائلي إلى مجال أساسي لبروز عمق التحولات الاجتماعية والتفاعلية التي عرفتها الأسر القروية في العقود الأخيرة، وفضاء اجتماعي جديد مغاير قوامه الصراع والاختلاف بين الأجيال. ويفسر تحول مواقف الأبناء من الالتزام الثقافي إلى التمرد العائلي بالوجود المزدوج للأبناء، بين وضع اجتماعي محافظ، يقتضي الطاعة وتنفيذ كل ما يصدر عن آبائهم، ووضع اجتماعي جديد مضمونه التمرد على القرارات الأسرية. وبين الوضعين المتناقضين، يعيش الأبناء قلقا وجوديا واجتماعيا بسبب عدم قدرتهم على التوفيق بين ضرورة الخضوع لضغط ورقابة التقاليد الموروثة، والانسياق وراء إغراءات الحياة الاجتماعية المعاصرة، ومحاولة استلهام النموذج الحضري في العيش، والذي يصطدم بتمسك القرويين بتقاليد هو عاداته ومعتقداته، ولعل موقف القرويين من مسالة الزواج خارج نسق الأقارب خير دليل[1] على نشوء العلاقة المتوترة بين الأبناء وآبائهم حول الاحتكام للمعتقدات والأعراف والتقاليد، التي تفرض الطاعة والخضوع، واعتماد معايير السن والجنس في توزيع السلطة الأسرية.وقد سبق للمختار شفيق أن أكد أن السبب الكامن وراء هذه الازدواجية في المجتمع القروي ، رغبة الجيل الحالي للتخلص من كل القيم الموروثة، والتي تحد من الحرية والاستقلالية، وتعيق خلق نسق ثقافي شبابي مضاد لنسق الشيوخ، له قيمه، وقواعده، ومواقفه، تتعارض مع ما يدافع عنه الشيوخ إلى حد الاصطدام والصراع[2].

11) الشباب القروي وهاجس البحث عن نموذج الحياة الشخصية خارج النطاق العائلي

يختار الشباب القروي البحث عن النموذج الخاص الذي يمكن الاقتداء به في الحياة الشخصية والاجتماعية بعيدا عن المجال العائلي الخاضع للسلطة الأبوية. فحسب المعطيات الميدانية، فإن نسبة 46% من الشباب القروي يرفضون السير على نهج أصولهم في بناء حياتهم الاجتماعية والشخصية، مقابل استمرار 34% منهم باتخاذ أصولهم قدوة في الحياة. بينما تختار نسبة 20% من الشباب القروي خيار الاعتدال والتوسط بين نموذج مستمد من داخل الأسرة كأصل، والاستعانة بنموذج ثان من خارج الوسط العائلي. هذه المعطيات تؤكد أن الشباب القروي مهووس بالبحث بين المشاهير والشخصيات البارزة في المجتمع لاتخاذها كنماذج اجتماعية لبناء حياتهم الشخصية بعيدا عن التأثير الذي يمارسه الآباء عليهم. وتعزز وسائل الإعلام والأفلام السينمائية، والقصص التي يتم ترويجها على وسائل التواصل الاجتماعي هذا التوجه لدى الشباب القروي، والذي يرفض كل ما يمكن أن يقف بينه وبين الاقتداء بهذه النماذج

[1]- مأمون طربية، مرجع سابق، ص 198.

[2]- المختار شفيق، الشباب والتغير الاجتماعي، مطبعة الأمنية، الرباط، 2002، ص 125.

الاجتماعية، بدء بالصورة النمطية للأب، ومرورا بمهنته وموقفه، ووصولا إلى غايته في الحياة[1]. فاختلاف المواقف بين الأبناء وآبائهم حول قيمة وطبيعة النموذج المعتمد في بناء الحياة الاجتماعية بالوسط القروي، يبرر الاستعمال الواسع لمفهوم "الفراق" في العلاقات الاجتماعية والأسرية، والذي يحيل على ابتعاد الأبناء عن مقومات التماسك الاجتماعي والأسري التقليدي، واختيار مواقف الاستقلالية والتمرد على القرار الأسري والسلطة الأبوية، الشيء الذي يجعل بعض الأسر القروية مجبرة على اللجوء إلى العقاب المادي والمعنوي، للحد من تأثيرها، بينما تبدي باقي الأسر القروية مرونة اتجاه اختيارات أبنائها، لتجنب كل من شأنه أن يضعهم في صدام مباشر مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع القروي[2]. هذه المرونة التي تتسم بها مواقف الوالدين نحو أبنائهم، جعلت أغلب الأسر القروية تعرف تحولات جدرية في بنيتها وخصائصا ومطالبها بفعل تظافر عوامل داخلية وخارجية، غيرت مختلف وظائفها، وقلصت أبنية العائلة الممتدة، ناهيك عن التغيرات العميقة التي طرأت على مختلف ألوان النشاط والفعالية الاجتماعية التي تشتغل في رحاب الأسر القروية كالمهنية والحميمية والتعاضد الاجتماعي.

12) العلاقة بين الأصول والفروع: تراجع العيش المشترك لصالح النزوع نحو الفردانية

مكن التوفيق الأسري بين استمرار النموذج التقليدي لبنية العلاقات الداخلية للعائلة، وإعادة ترتيب الأدوار الاجتماعية، والمواقع الاقتصادية، والعلاقات الثقافية بين الأصول والفروع، الأسر القروية من استبدال مبدأ التضامن العائلي التقليدي المبني على مركزية رب الأسرة، وعلى سلطته المركزية، بالتضامن العائلي الحديث القائم على توظيف قيم الحرية والاستقلالية والحوار مع الاستمرار بالتعلق بأسس الوحدة العائلية التقليدية لمواجهة تحديات الحياة الاجتماعية المعاصرة، رغم اقتصار هذه الوحدة اليوم، على أفراد الأسرة الصغيرة، متخليا عما كان معروفا عليه في الماضي بشموليته لكل أفراد العائلة الكبيرة. فإن المجتمع القروي يعيش تحولا انتقاليا في العلاقات الاجتماعية لأفراده، والتي تؤسس لمرحلة جديدة تستبدل قيم التماسك الميكانيكي التلقائي المتبادل بقيم الارتباط العضوي والمادي كأساس لاستمرار العيش المشترك [3]، والتي ستؤثر على تعدد أشكال تغير الرعاية الاجتماعية لكبار السن في الأسر القروية، المتسمة بهيمنة علاقة الصراع والتوتر بين الأصول والفروع مع تسجيل اختلاف في نسبة حضور كل نمط من هذه الأنماط، حيث ترتفع نسبة علاقة التوتر والصراع لتبلغ42%، مقابل تراجع نسبة علاقة التفاهم والحوار والطاعة، مسجلة على التوالي نسبتي33% و25%. ويفسر تحول أشكال العلاقات الموروثة بين الأجيال بالثقافة السائدة في المجتمع

---

[1]- A. Belarbi, les attitudes des lycéens et des lycéennes envers la famille, la religion. in jeunesse et changement social. Collectif. CERSS, Tunis, 1984, pp 215/234.

[2]- G. Mendel, Pour décoloniser l'enfant, Unesco , Payot , Paris , 1971, p131.

[3]- غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989 ص 117.

القروي التي تقاوم تجديد الأسس التقليدية التي تقوم عليها العلاقة بين الآباء والأبناء، والتمسك أغلبية بالقيم العاطفية والأخلاقية الموروثة، ورفض قيم النقد والتحرر والنزوع نحو الفردانية.

تعيش نسبة 93% من المسنين مع أبنائهم، مقابل عيش نسبة 7% منهم لوحدهم. وتتوزع أشكال رعاية المسنين في الأسر القروية بين الرعاية النفسية بنسبة 39%، والرعاية الاجتماعية بنسبة 32%، والرعاية المادية بنسبة 29%. ويفسر استمرار رعاية المسنين في المجتمع القروي بالتقدير الذي يكنه القرويون لكبار السن، واعتراف الشباب القروي بفضل الأجداد والآباء في تحقيق طموحاتهم،وبدورهم في تهذيب الحياة الفردية والجماعية للناشئة. فالتحولات الاجتماعية بالوسط القروي لم تغير كثيرا ثقة الأبناء بآبائهم، والسعي نحو نيل رضا الوالدين، والإقبال على تلبية مطالب آبائهم، والانصياع لأوامرهم، والإتيان بسلوكات ترضيهم، بغض النطر عن مدى توافقها أو تعارضها مع اختياراتهم الشخصية، ومشاريعهم الفردية. غير أن تخلي الأسر القروية على واجب الرعاية الاجتماعية لكبار السن في السنوات الأخيرة، أدى إلى نشوء مشاكل اجتماعية في بنائها وقيمها واتجاهاتها ووظائفها وعلاقاتها، وتهافتها نحو نمط العيش العصري القادم من الخارج محل نمط العيش التقليدي الموروث، وانهيار هياكلها الاجتماعية القديمة المحافظة، وتبني مبادئ الثقافة الفردانية، وتغليب ميولات القرار الشخصي لدى الشباب الذين يرفضون المفهوم التقليدي للتجمع العائلي، ويتمردون على القواعد الأسرية و النظم الاجتماعية التقليدية، والقيم الثقافية المحافظة التي تعطي مكانة لائقة لكبار السن، ويختارون عدم الالتزام بتنفيذ قرارات الوالدين، ورفض ثوابت وأسس العيش المشترك، والذي لا يتيح للأبناء حرية الاستدماج التطوعي والشخصي لقيم الالتزام الأسري، الشيء الذي يشجعهم على التمرد الاجتماعي والعائلي[1].

13) التضامن العائلي الداخلي: ظهور نزعات الاستقلال والتحرر من الالتزامات الاجتماعية والأسرية

يشكل التماسك الأسري بالوسط القروي بإقليم شيشاوة جوهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويكتسي مظاهر عديدة كالانسجام الكبير بين الزوجين، وتعاونهما لتحقيق الأهداف المشتركة للعائلة، وسعيهما لإخفاء مشاكلهما عن الآخرين، وإيجاد حلول داخلية لها عن طريف التفاوض وتقديم التنازلات.. لكن هذا التماسك الأسري سيتأثر بتخلي الأسر القروية على عادة تبادل الهدايا. وتكثيف الزيارات العائلية، ومشاركة الأهل أفراحهم وأحزانهم، والتعبير عن مواقف اللامبالاة والقطيعة والفردانية وضعف التضامن الأسري، وقطع الأرحام، والنكران للعيش الجماعي، وظهور نزعات الاستقلال والتحرر من الالتزامات الاجتماعية والأسرية. فقد سرعت التحولات الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع القروي من ظهور أنواع عديدة لبنيات علائقية متعددة، سرعت من تبني الأسر القروية لقيم

[1]- عباس مكي و زهير حطب، السلطة الأبوية والشباب، بيروت، شركة تكنو برنس الحديثة، 1978، ص15.

الرأسمالية القائمة على تشجيع العمل المأجور، وخروج المرأة للعمل، وخلخلة التركيبة الداخلية التقليدية للأسر القروية. فما تشهده العلاقات الداخلية للأسر القروية من تحولات، تعكس حقيقة ما يقع في المجتمع القروي، وتعيد إنتاج مقوماته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتساهم في تنويع العلاقات الاجتماعية بين علاقات مطبوعة بالتبعية، واستعمال المفاهيم التقليدية الموروثة، وعلاقات أسرية جديدة توظف مفاهيم جديدة، وتغير باستمرار من خصائصها ،وأسسها إيقاع و ظروف التطور في المجتمع القروي[1]. ونتج عن هذا التحول تغيير المفاهيم المستعملة في العلاقات الداخلية للأسر القروية، والتي حددها عبد الرحيم العطري في مفاهيم "الشرف" و"النية" و"البركة" و"الصواب"، والتي شكلت منطلق لثورة شاملة في الحياة الاجتماعية القروية، والتحرر التدريجي من الانضباط للمفاهيم القديمة. وما زاد من سرعة هذا التحرر، سهولة الاتصال الرقمي، والاحتكاك الثقافي بين المجالين الحضري والقروي، والتخلص من المقومات التقليدية للعلاقات الاجتماعية، وتغير المفهوم التقليدي للإنجاب، وإعادة توزيع المهام بين المرأة والرجل، وتقوية التفاعلات الرمزية في الأسر الصغيرة، واقتصارها على الزوجين وأولادهما غير المتزوجين، وربطها بالفائدة الاجتماعية والمنفعة المادية، فتبني المفاهيم الجديدة للعلاقات الداخلية للأسر القروية، سينمي مواقف حق التصرف، والقيام بالسلوك، وتحديد المصير على أساس الحرية والاستقلالية، والتخلي عن الارتباط بالعلاقات القرابية والضغوطات الثقافية، وتعويضها بالاهتمام بالمطالب المادية الملحة لأفراد الأسرة[2].

ارتبطت بروز تأثير الفردانية على العيش المشترك في المجتمع القروي على غرار المجتمعات الأخرى بتطور الفكر الغربي، بدءًا من عصر النهضة، مرورًا بالثورة الصناعية، وصولًا إلى عصر النيوليبرالية، والتي عمقت من أزمة الرعاية الاجتماعية للمسنين من خلال نشوء تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة، غيرت الكثير من القيم السائدة في المجتمعات البشرية، وعملت على تسريع وتيرة انهيار معايير التماسك الاجتماعي وزيادة مستويات الشعور بالعزلة والوحدة لدى كبار السن. وفي مقابل هذا التهميش والانعزال الذي يميز الوضعية العائلية والاجتماعية للمسنين، اختار الشباب المدعوم بثقافة الاستهلاك والنجاح الفردي، رفض الاستمرار في خدمة واحتضان كبار السن الذي ساءت أوضاعهم في الكثير من المجتمعات بسبب تفاقم مشاكلهم المادية والصحية والنفسية والجسدية. هذا التحول الجديد الذي يطبع علاقة الشباب بأجدادهم وأصولهم، دفع العديد من المفكرين والباحثين إلى البحث في كيفية تأثير الفردانية على رفع منسوب الصراع بين الأجيال، واحتدام أزمات الرعاية الاجتماعية والعائلية للمسنين.

خلاصة

[1]- مصطفى بوتفنوشنت، لعائلة الجزائرية: التطور و الخصائص الحديثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984،ص127.

[2]- حسين محمود ، رعاية الأسرة ، الإسكندرية ، دار الكتب الجامعية،1993، ص216.

توظف الأسر القروية القيم الموروثة في تكوين الإنسان القادر على المساهمة في تنمية مجتمعه، والقيام بواجب رعاية أصوله وأجداده، وتحقيق التوافق بين استمرار النموذج التقليدي لبنية العلاقات الداخلية للعائلة، والنموذج الحديث الذي يستوجب إعادة ترتيب الأدوار الاجتماعية، والمواقع الاقتصادية، والعلاقات الثقافية بين الأصول والفروع. فقد أدى ولوج المجتمع القروي لثقافة التحديث والتطوير لأنماط العيش والتكتل والرعاية والعمل والإنتاج والاستهلاك والتواصل والتعليم والتثقيف، إلى إحداث تغيرات عميقة على مستوى المدلول الاجتماعي للتعايش بين الأجيال، نجم عنها تراجع كبير في قيم الاحترام والانصياع لقرارات كبار السن، ومغادرة جزء كبير من الساكنة القروية للعيش خارج مجالاتهم المعتادة، وتزايد مشاعر الرفض الفردي والجماعي للاستمرار في الخضوع لمنظومة القيم التقليدية التي ترسخ هيمنة القبيلة والأسرة الممتدة وأنماط الإنتاج والاستهلاك المحلية، وتعزيز سيادة مبادئ وقيم التكافل والتضامن وتحمل الأعباء الاجتماعية بشكل مشترك بين الأجيال. وبدل ذلك، ستعرف الحياة الاجتماعية القروية نزوحا كبيرا للقرويين، خصوصا من الشباب، نحو تجسيد قيم الحداثة والفردانية من خلال اختيار العيش في نموذج الأسرة النووية، والارتباط بالعمل في الأنشطة المهنية العصرية التي توافق نمط الإنتاج الرأسمالي، وتعكس الانبهار الاجتماعي بمبادئ الثقافة الاستهلاك الحضرية، واحتدام الصراع الثقافي والاجتماعي بين الفروع والأصول فيها، مما نتج عنه تزايد مشاعر العزلة المجتمعية التي يشعر بها كبار السن في المجتمع القروي الذي أضحت فيه العلاقات الاجتماعية تحتكم إلى قواعد هندسة جديدة تنهل أكثر فأكثر من المشترك الكوني عوض التقليدي المحلي، وتنفتح على علاقات أكثر تحرّرا، وتقبل تنظيمات مجتمعية لم تكن مألوفة كالأسرة الأحادية ودور العجزة والرعاية الاجتماعية.

المراجع المعتمدة

- اميلدوركايم، التربية الاخلاقية، ترجمة السيد محمد بدوي، المركز القومي للترجمة 2015.
- براون، أ. وسائل التواصل الاجتماعي والعزلة الاجتماعية: دراسة تأثير التكنولوجيا الحديثة على العلاقات الاجتماعية. ستانفورد، كاليفورنيا: جامعة ستانفورد، معهد الأبحاث النفسية، 2019.
- جونز، د. تراجع دور المؤسسات الدينية والاجتماعية وأثره على النزعة الفردية. أكسفورد: جامعة أكسفورد، كلية العلوم الإنسانية، 2017.
- سميث، ج. تأثير العولمة على القيم الاجتماعية في المجتمعات الغربية. كامبريدج، ماساتشوستس: جامعة هارفارد، قسم الدراسات الاجتماعية، 2018.
- شتاينر، م. النظام الرأسمالي والفردانية: دراسة في تأثير النظام الاقتصادي على التماسك الاجتماعي. هامبورغ: معهد الاقتصاد العالمي، 2020.

- شقير محمد، تطور الدولة في المغرب من القرن الثالث ق/ م إلى القرن العشرين، الطبعة الثانية، افريقيا الشرق 2006.
- عبد الرحمن المالكي، الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2015.
- فاطمة نافع، (مقالة: أثر الأسرة البدوية في بناء المجتمع المغربي)، الأسرة البدوية في تاريخ المغرب، مؤلف جماعي، منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 2 كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، تنسيق البيضاوية بلكامل، ط/1، 2006.
- فوزي بوخريص، الاندماج الاجتماعي والديموقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
- كارتر، س. النزعة الاستهلاكية والفجوة الاقتصادية: أثر الفردانية على العدالة الاجتماعية. برينستون، نيوجيرسي: جامعة برينستون، قسم الاقتصاد، 2019.
- كولمان، هـ الفردانية ومشاعر العزلة: دراسة في العلاقات بين الفرد والمجتمع. لندن: جامعة لندن، معهد الدراسات الاجتماعية .، 2017.
- لويس، ر. التحولات الأسرية والنزعة الفردية: دراسة تحليلية في التغيرات الاجتماعية. شيكاغو: جامعة شيكاغو، قسم علم الاجتماع، 2016.
- محمد ظريف. " محاولة في تشخيص الموروث السياسي بالمغرب ". المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي. عدد 5. 1988.
- المختار شفيق. "الأسرة المغربية والتربية في ظل العولمة". جريدة المحجة. عدد 188. 2003.
- المختار شفيق. الشباب والتغير الاجتماعي. الأسرة، السياسة والدين. مطبعة الأمنية. الرباط. 2002.